دكتور
ظافر بن غرمان العمري
أستاذ البلاغة والنقد المساعد
بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

بلاغة القرآن الكريم

دراسة في أسرار العدول في استعمال صيغ الفعل

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٢٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٢٣٩٠٣٧٤٦

اسم الكتاب:
بلاغة القرآن الكريم
دراسة فى أسرار العدول فى استعمال صيغ الفعل
اسم المؤلف:
دكتور / ظافر بن غرمان العمري
الطبعة: الأولى .
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة
٥٥٢ صفحة ١٧ × ٢٤ سم
رقم الإيداع: ٢٠٠٨/١٠٠٦٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-17-5721-0

تحذير
جميع الحقوق محفوظة لمكتبة وهبة (للطباعة والنشر). غير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج هذا الكتاب أو أى جزء منه، أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد إلكترونية، أو ميكانيكية، أو نقله بأى وسيلة أخرى، أو تصويره، أو تسجيله على أي نحو، بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من الناشر.

All rights reserved to Wahbah Publisher. No Part of this Publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المتفرد بالبقاء ، الغني عن الشركاء ، أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين بشيراً ونذيراً ؛ فأعجز به أهل الفصاحة من العرب العرباء ، وتحداهم بسوره وآياته ؛ فسلَّم لعظمته جهابذتهم من الخطباء والبلغاء . جعل العلم فضيلة وآثر به أهل خشيته وسماهم العلماء .

والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين ، ونوراً للمهتدين ، سيد الأولين والآخرين وخاتم المرسلين والأنبياء ، أفصح من تكلم ؛ وأخلص من علَّم ، وأبين من نطق وأفهم ، المؤيد بخبر السماء ، القائل إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه .

وبعـــد

فإن علم البلاغة من أجلِّ العلوم التي تضرب لها أكباد الإبل ، وينقب عنها في البلاد ، فالبلاغة وثيقة الصلة بإعجاز الكتاب الكريم ، بل هي أظهر وجوه إعجازه ، وإنما يشرف العلم بشرف ما يبحث فيه ، فكان لعلم البلاغة فضيلة وشرف ومزية حازها لعنايته بأسرار الكلام الكريم ، وخصائص التعبير في الذكر الحكيم . ولقد خلف لنا سلفنا من أهل العلم إرثا عظيما ومنهجا قويما في تحليل الآيات القرآنية ، وقراءة النصوص ، وفتحوا أبوابا من المعرفة في ميدان الدراسة البيانية ، ولا مغالاة في القول بأنه ليس في تراث الأمم الأخرى ما يضاهي ما دونه أولئك الأفاضل من علمائنا في هذا الميدان الكريم من تراثنا . فهو مورد عذب لكل راغب في معرفة أسرار هذا اللسان ، ومراتب الكلام فيه ، إذ إن علم البيان منهل لكل فن آلته العربية .

إن البحث البلاغي في عصرنا الحالي يحتاج إلى تأصيل وعودة به إلى منابعه الأولى ومصادره الثرية ، في عصر تكاثرت فيه الدعوات إلى مناهج لا تتفق وسمو الأسلوب العربي ، ومكانة العربية في الإسلام . وإن دراسة الأدب العربي وتحليله ومعرفة خصائص أساليبه ؛ لا غنى بها عن العودة إلى تحليل المفسرين والبيانيين وتدقيقهم في تمييز أشكال التركيب المختلفة في أسلوب القرآن الكريم ، وأحسب أنه ليس من طريقة توازي أو تداني طريقة أولئك العلماء في تفسير الآيات وتأمل العبارة القرآنية.

وعلم بلاغة القرآن علم عظيم النفع جليل القدر ، اعتنى به علماء العربية على مختلف مقاصدهم ، وحفلت به كتب التفسير ، وأغنت به كتب علوم القرآن ، وغيرها من علوم الشريعة . وكان لشرف عِلْمَيْ البيان والمعاني منزلة لدى علماء السلف ، حتى زعم صاحب الكشاف أنه لا يغوص على حقائق وأسرار البلاغة القرآنية إلا رجل برع في هذين العلمين المختصين بالقرآن الكريم . فهما عمدة في علم التفسير وعلوم القرآن ، وبهما يكشف عن أسرار التعبير وخصائص الآي الكريم ، وفروق المتشابه ، ومزايا المتشاكل منه.

والقرآن الكريم هو أعلى أسلوب وأسمى كلام ، تحققت فيه غاية البلاغة وذروة البيان . وهو أَجَلُّ ما يمكن أن يبحث فيه عن أسرار الجمال اللغوي ، فعجائبه لا تنقضى ، ومنابعه لا تنضب ، وليس من حسن نظم وبراعة سبك إلا وللكتاب الكريم منها الحظ الأوفى والمقام الأعلى .

وقد كثر في كتاب الله تعدد الأساليب وتنوعها ، مراعاة لما تقتضيه أحوال المخاطبين ، إذ كان خطابا للبشر مؤمنهم وكافرهم ، وكانت تتنزل فيه الآيات على مقتضى اختلاف تلك الأحوال فهي تقتضي مخالفة الظاهر في مواضع كثيرة منها ، فربما كان ظاهر الكلام غير مناسب لما يقتضيه حال المخاطب . فيتحول السياق من طريقة إلى طريقة أخرى ، ومن وجهة إلى وجهة غيرها ، حتى تبدو تلك المخالفة في ظاهرها كأنها من المشكل وهي في غاية البيان ، وكأنها ملبسة وهي في غاية

الوضوح . ولو ورد الكلام على غير تلك الطريقة لما كان مبينا ، ولما كانت عجائبه وفرائده ، فهو لايبين المراد إلا على الوجه الذي نزل به . ولا يظهر إعجازه إلا على ذلك النظم . ولا أحسب أن في القرآن موطنا ظاهره يرى مشكلا إلا وراءه سر بياني عظيم ، وإن عجز عنه فهم ، وقصر دونه نظر ، فلا يحتاج موطن الإشكال في الآي إلى تأويل يلويه عن روعة نظامه ، أو تخريج يخرجه عن جمال إحكامه . وإنما هي مواهب يمنحها الباري لمن شاء ، ويحجبها عمن شاء ، وهي لطائف تحتاج إلى لطف وتنقيب ، ومطالعة وتأمل . وطول مراجعة ، ودوام استقراء وتمرس .

وباب مخالفة الظاهر في البلاغة من أدق الأبواب مسلكا ، وأكثرها عمقا ، يجمع فنون شتى من علوم البلاغة القرآنية ، فهو لا يقف عند واحد منها وإن كان الأصل فيه أنه بحث في علم المعاني . فجوانبه المختلفة موزعة بين فنون البلاغة التي لا يجمعها باب واحد ، فإن المخالفة وإن ذكرها البلاغيون في معرض حديثهم عن مقتضى الظاهر ــ وهو باب من علم المعاني ــ إلا أن لها أطرافا في مواضع عديدة من علوم البلاغة.

إن من الواضح كثرة ورود هذا الأسلوب ـ أعني المخالفة ـ في الكتاب الكريم ، فالمتأمل لسور القرآن يلاحظ شيوع هذا الأسلوب في الآيات ، وتلك الآيات غنية بالأسرار البلاغية والنكات . وقد كثر مجيئها ـ أعني المخالفة ـ على وجه الخصوص فيما يتصل بالوعد والوعيد واليوم الآخر ، وفي مواطن الترغيب والترهيب ، حيث تبرز قدرتها على اختزال العبارة وتكثير المعاني . ولا غرو أن كثيرا من الآيات القرآنية التي يعدها فريق من الدارسين مشكلا ؛ ترجع إلى المخالفة في استعمال اللفظ . وبخاصة ما يتعلق بجانب خطير من تفسير الآيات القرآنية ألا وهو ما يتعلق بأسماء الله عزوجل وصفاته حين ترد على صورة مخالفة لمقتضى الظاهر . فقد يقع لكاتب غفلة ولمتأول زلة فيأتي بالعجائب ويقع في المحاذير . وموضوعات كتابنا هذا في تناولها للقضايا المتعددة المتعلقة بمخالفة مقتضى الظاهر في استعمال صيغ الأفعال إنما هي تُقارِب بين مسارات فنون العلم المختلفة ، وتجتني ثمار تلك

البحوث والآراء ، وإن مما تميزت به هذه الدراسة أنها استخرجت أصول موضوع المخالفة من أقوال أهل العلم ، ولذلك كان مناسبا أن يمهد للدراسة بما سجله النحاة حول الموضوع لأن مستهل ظهور موضوع المخالفة كان بين يدي النحاة . وكذلك مما يميز هذه الدراسة أنها جمعت أطراف موضوع المخالفة من مظانه في مباحث البلاغة إذا إنه لم يكن منضدا في باب واحد ، ولم تشتمل بحوث أهل البيان على باب مستقل للمخالفة في استعمال صيغة الفعل ، بل كانت متفرقة بين أبواب المعاني والبيان .

وإذا كانت البلاغة العربية في مسيرتها التدوينية قد تعددت مناهج دراستها واختلفت رؤية مصنفيها في طرق تناولهم لموضوعاتها ، فإن هذه الدراسة تلتزم جانب الاعتدال في قضايا وقع للبيانيين فيها اختلاف بحسب رؤاهم الشرعية والاعتقادية ، وابتعدت عن التأويلات والتعليلات التي لا تناسب جلال القرآن الكريم ، ولا تناسب عظمة المولى عز وجل ، وخلت من تجاسر العبارة في الحديث عن صفات الله وأسمائه الحسنى . وقد تعين أن تكون الدراسة في بابين :

البـــاب الأول : يتناول مخالفة مقتضى الظاهر في استعمال الأفعال في الدراسات البلاغية ، ويشتمل على مناقشات ومدارسات بين أهل العلم في أربعة فصول ذات مباحث متعددة ، حيث خصص الفصل الأول لمهاد الدراسة عند النحاة ، وجعل مدخلا للموضوع يتناول جوانب من أبرز ما كتب في الموضوع من آراء النحاة . وقد ترجح اختيار ما كتبه إمام النحاة سيبويه ، ثم ما كتبه ابن جني لاشتمال آرائه على فوائد بلاغية تتصل بموضوعنا ويعد فيها صاحب سبق . ثم ما كتبه ابن مالك وهو يمثل مرحلة تنظيم مباحث النحو ، كما احتوت مباحثه ـ رحمه الله ـ على آراء منظمة ومبوبة وفيها تعليلات تجرى في كلام البيانيين . ويعد كل من هؤلاء الثلاثة الأفذاذ ممثلا لمرحلة أو لفئة من علماء النحو ، فدراسة ما كتبوه يمكننا من الاطلاع على جل المسائل التي طرقها علم النحو مما يتصل بموضوعنا . وأما الفصول الثلاثة الأخرى فقد خُصِّصت لما تناولته كتب البلاغيين من حديث عن

المخالفة في استعمال الأفعال ، إذ اشتملت كتب البلاغيين على بحوث تتعلق بالمخالفة ، متضمنة كثيرا من الفوائد وذلك لما جرى من مناقشات بين أهل العلم في هذا الموضوع ، وقد برزت في معرض أحاديثهم واحتلت قدرا صالحا من مناقشاتهم ، وفي هذه المناقشات يتعرض البيانيون لآيات قرآنية وشواهد شعرية آثروا البحث حولها ، ولم تخل تلك البحوث من مواضع تحتاج لتحرير وبيان وتوضيح لمسائل غمضت وأشكلت . إذ تحاول دراستنا هذه أن تقوم بهذه المهمة على ما فيها من إشكال . وجاء هذا الباب على النحو التالي :

الفصل الأول : مهاد الدراسة عند النحاة

الفصل الثاني : التعبير بالمستقبل ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعبير بالمضارع عن الماضي .

المبحث الثاني : التعبير بالمضارع عن الأمر . ويلحق به التعبير عن الأمر بالمضارع .

الفصل الثالث : التعبير بالماضي ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعبير بالماضي عن المضارع . ويلحق به التعبير باسمي الفاعل والمفعول عن المستقبل .

المبحث الثاني : التعبير بالماضي عن الأمر .

الفصل الرابع : المخالفة في استعمال الفعل المتعدي ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم .

المبحث الثاني : حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ .

الباب الثاني : يشتمل على مواطن هذا الموضوع في الكتاب الكريم ، وما جرى حول المخالفة فى القرآن من مناقشات ومدارسات ، ومن أقوال تحوي فوائد ونكات تبين مزايا المخالفة ، وتظهر بعضا مما نحسبه من وجوه الإعجاز البلاغي في الآيات ، وذلك بالنظر إلى ما حررته أقلام المفسرين وعلماء البيان حول الآيات الكريمة . إذ كان للمفسرين أيضا وقفات تحتاج إلى تتبع ، مما جعل الدراسة تتوسع في تحليل عدد ليس بالقليل من شواهد الآيات التي تشتمل على المخالفة .

وهذا الباب يضم ثلاثة فصول ، وهى على النحو التالي :

الفصل الأول : التعبير بالمضارع ، ويشتمل على أربعة مباحث .

المبحث الأول : استعمال المضارع على وضعه .
المبحث الثاني : التعبير بالمضارع عن الماضي .
المبحث الثالث : دخول الفعل المضارع حيز « لو » الشرطية .
المبحث الرابع : التعبير بالمضارع عن الأمر .
الفصل الثاني : التعبير بالماضي ، ويشتمل على خمسة مباحث :
المبحث الأول : التعبير بالماضي عن المضارع .
المبحث الثاني : دخول الماضي حيز حرف الشرط « إن » .
المبحث الثالث : دخول الماضي حيز حرف الشرط « إذا » .
المبحث الرابع : التعبير بالماضي عن الأمر .
المبحث الخامس : يلحق بهذا الفصل (التعبير باسم الفاعل واسم المفعول عن المستقبل) .
الفصل الثالث : المخالفة في استعمال الفعل المتعدي ، ويشتمل على مبحثين :
المبحث الأول : تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم .
المبحث الثاني : حذف مفعول الفعل المتعدي من اللفظ .

ثم ختم الكتاب بخاتمة ضمنت ما توصل إليه الباحث من نتائج ، مذيلا بفهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر والأراجيز ، وثبت بالمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات .

وصلى الله على محمد .

مكة المكرمة : عشية الجمعة
٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ
الموافق ١٤ مارس ٢٠٠٨م

الدكتور
ظافر بن غرمان العمري

المدخل

البلاغة هي (أن يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال مع فصاحته) [1] ، والحال كما يقول السعد في مختصره[2] ، هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤديه أصل المراد خصوصية ما . دون النظر إلى كون ذلك الأمر ثابتا في الواقع أو غير ثابت ، فإذا كان الداعي لكيفية خاصة في الكلام ثابتا في الواقع أورد المتكلم كلامه على ما يقتضيه ما يظهر من الحال ، وإيراد الكلام على مقتضى ظاهر الحال فيه خصوصية ليست في إخراجه على مقتضى الحال[3] ، لأن مجيء الكلام على مقتضى الحال لا يعتبر فيه ثبوت الأمر الداعي في الواقع أو عدم ثبوته ـ أي بأن يكون معتبرا في نفس المتكلم دون الواقع ـ فأما إذا اعتبر المتكلم الواقع فهو ما يسمى بظاهر الحال . وهو يقتضي أيضا أن يأتي الكلام موافقا له ، إلا أن هذا الظاهر لكونه أخصَّ من الحال فإنه قد يُخالَف مراعاة لما يقتضيه الحال ، لأن البلاغة تقتضي أن يكون الكلام موافقا لما يقتضيه الحال لا ما يقتضيه الظاهر؛ اتباعا لسَنن القوم في كون البلاغة هي : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، وهو ما سماه الشيخ عبد القاهر[4] توخي معاني النحو ، وقد جعلوا عبارتهم تلك تفسيرا وبيانا لعبارة الشيخ . فمخالفة الظاهر إنما تكون لاعتبار مناسب لمقام الكلام .

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني صـ٨٠ ، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

(٢) مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ضمن شروح التلخيص ١/١٢٣) غير محدد الطبعة أو تاريخها ، درا الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) ملخص من حاشية الدسوقي (الشروح ٢/٤٤٨).

(٤) ينظر لذلك دلائل الإعجاز صـ٥٥ ، ٣٧٠ ، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

وعلى هذا فإن المتكلم حينما يعتبر في كلامه خصوصية ، و يتوخى ما يقتضيه الحال ، فهو بذلك يحقق البلاغة ، ولو ترك الكلام على ظاهره مع اقتضاء الحال لما هو مخالف لذلك الظاهر كان كلامه خارجا عن حد البلاغة . كما أنه لو جاء كلامه على ما يخالف ظاهر الحال ـ والحال مقتض لتلك المخالفة ـ إلا أنه لم يعتبر الحال وما يقتضيه ؛ لم يكن ذلك من البلاغة في شيء لأن مدارها على الاعتبار . ولأن الاعتبار ـ كما يرى البيانيون[1] ـ إنما هو ملاحظة يعتد بها المتكلم ، وهي مبنية على ما يجده في نفسه تجاه الداعي . ولاينافي هذا أن يكون الاعتبار مراعيا لحال المخاطب ؛ فإن الداعي إنما بَعث الاعتبار في نفس المتكلم بناء على حال المخاطب .

والمخالفة كما بين البلاغيون[2] تجري في الكلام على أنواع ؛ منها وضع الظاهر موضع المضمر ، وعكسه وهو وضع المضمر موضع الظاهر ، والالتفات ، والأسلوب الحكيم ، والقلب ، والتعبير بصيغة من صيغ الأفعال عن صيغة أخرى ، وتنزيل المتعدي منزلة اللازم وما يتبعه من حذف مفعول الفعل من اللفظ مع اقتضائه له .

والمخالفة كما يقول الراغب : (أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله)[3] . وإذا كان معنى هذه المادة يرجع في عمومه إلى التغاير بين الطرفين ، والانصراف عن وجهة إلى أخرى ، فإن مخالفة مقتضى الظاهر في البلاغة من هذا القبيل ، إذ نجد الكلام كأنه أخذ طريقا غير الطريق التي كان عليها سياقه ، أو كأنه سلك طريقا غير الطريق التى يقتضيها ظاهره ، إذ ينصرف الكلام عن وجهة كان عليها ، أو وجهة ينبغي أن يكون عليها ظاهراً إلى وجهة أخرى . وذلك بأن

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد ، للعلامة محمد بن أحمد الدسوقي (ضمن شروح التلخيص ١٢٤/١ وما بعدها) .

(٢) ينظر لذلك مثلا الإيضاح صـ ١٥٤ وما بعدها ، وشروح التلخيص ٤٤٨/١ وما بعدها .

(٣) المفردات في غريب القرآن صـ ١٥٦ ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، غير محدد الطبعة أو تاريخها ، دار المعرفة ، بيروت .

يكون الكلام سائرا على طريقة ما ؛ ثم ينصرف عنها بما يدل فيه اللفظ أو العقل على اختلاف تلك الوجهة ؛ حيث يرد في التركيب ما يدل على ذلك الاختلاف ، أو أن يدل العقل على أن في الكلام انصرافاً أو تغيراً عن الوجهة التي ينبغي أن يكون عليها ، فدلالة العقل لا تعتمد فيه على قرينة لفظية ، وإنما يستدل العقل على أن في الكلام ما ليس موافقا لما يقتضيه ظاهره من طريقة وأسلوب ، فقرينة المخالفة حينئذ حالية. ويمكن القول بأن مخالفة الظاهر هي اشتمال الكلام المركب على جزء مخالف في ظاهره لنسق ذلك التركيب الكلي ، مراعاة لما يقتضيه الحال من تلك المخالفة .

ويسمى أيضا العدول ، وهو كما في القاموس: (مصدر عَدَلَ ، وعدل عنه يعدل عدلا وعُدولا ، حَادَ ، وإليه عُدولا رَجَع) [1] . ففعله يُعدى بحرفي «عن» و «إلى» ، وله مع كل منهما خصوصُ دلالة ، فإذا عدي بـ«عن» كان بمعنى الحَيد ، والميل ، وإذا عُدي بـ«إلى» كان بمعنى الرجوع أو التوجه إلى الأمر . ومصطلح العدول في البلاغة يناسبه كلا المعنيين ، لأنه من الرجوع بالكلام عن صيغة والاتجاه به إلى صيغة أخرى . وابن الأثير في بعض حديثه يسمي هذا النوع من الأسلوب رجوعا[2] ، وكأنه يلاحظ أن الكلام كان على طريقة ثم رجع عنها إلى غيرها .

ولا خلاف بين هذه الأسماء أو المصطلحات لأن مؤداها واحد في عمومه . وإذا كان البحث قد آثر من هذه المصطلحات المتقاربة بل المتطابقة تقريبا ، مصطلح المخالفة فإن ذلك لكونه الأكثر ورودا في كلام أهل العلم مرادا به هذا النوع من الأسلوب ، على أننا لا نعدم أن نجد في أثناء حديثهم ورود كلمة العدول ، وكذا الرجوع ، فلا غرو أن تجري تلك المصطلحات في هذا البحث .

---

(١) القاموس المحيط ٢٠/٤ ، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١٣٥/٢ وما بعدها ، لضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلق عليه : الدكتور أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

ومخالفة مقتضى الظاهر في الأفعال تأتي على نوعين :

أحدهما : مخالفة في استعمال الفعل من حيث صيغته ؛ إذ الفعل له ثلاث صيغ صيغة المضارع ، وصيغة الماضي ، وصيغة الأمر ، فيؤتى بإحدى هذه الصيغ في موضع هو للأخرى في ظاهر التركيب ، وذلك إنما يكون لنكتة معتبرة لدى المتكلم ، إذ تدل صيغة الفعل على الحدث مرتبطا بزمن ، إما مستقبل ، أو حاضرٍ ، أو ماض ، وللزمن المستقبل صيغتان من صيغ الأفعال ، هما الأمر والمضارع ، وللحال صيغة واحدة هي صيغة المضارع المشتركة بينه وبين الاستقبال ، أما المضي فله صيغة واحدة ، إلا أن التعبير عن المستقبل أو الماضي لم يقف عند الصيغ التي عرفت بتقسيمها الثلاثي ، فقد يأتي الفعل بصيغة المضيّ دالاً على الزمن المستقبل ، كذلك يأتي الفعل المستقبل دالاً على المضيّ ، فالمخالفة تعني في أصل ما تدل عليه استعمال صيغة زمنية موضع صيغة أخرى .

والنوع الثاني : مخالفة في استعمال الفعل من جهة تعديه ولزومه ، فإن الفعل المتعدي يقتضي بأصل التعدي مفعولا به ؛ يصل إليه الفعل ويقوم عليه معنى التعدي ، فإذا ما طرح المفعول به من العبارة مع كون الفعل مقتضيا له بالتعدي ، سواء كان طرحه من اللفظ والتقدير ، أو من اللفظ دون التقدير ؛ فإن ذلك يعد مخالفة لما يقتضيه ظاهر الكلام . ولا ريب أن ذلك داخل فيما يقتضيه الحال وإن خالف ظاهر الحال .

ويعد العدول عن مقتضى الظاهر في الدراسات البلاغية من أبواب علم المعاني، وقد عني به البحث البلاغي ، وأولاه البيانيون عنايتهم لما وراءه من نكات وفوائد . ولكثرة وروده في الكلام البليغ والأساليب العالية منه ، فإن الكلام متى اقتضى ظاهرا ثم عدل به عن ذلك الظاهر لزم أن يكون لذلك العدول - في كلام البليغ - غرض بلاغي يتجاوز في اعتباره ما يقتضيه ظاهر الكلام . فالعدول إنما يسلكه المتكلم

لتحقيق غرض بلاغي لم يكن ليتحقق دونه . ولعل دراسة هذا الجانب تقتضي أن يكون مستهله ما سجله الدارسون حوله وطرق تناولهم له ، ومباحثهم المختلفة في الموضوع . ولاشك أن الذين عنوا بالعربية وآدابها ومباحثها المختلفة وجدوا ترابطاً قويًّا بين فروع البحث اللغوي ، يجعل الباحثين فيها ينطلقون من قصبة واحدة وينتهون إلى غاية مشتركة . فلا غرو أن نجد كثيراً من مباحث البلاغة تتعاورها أقلام الدارسين في شتى فنون العربية وعلوم الشريعة ، وخاصة قبل اتضاح كثير من مباحث علمي البيان والمعاني على يد الشيخ عبد القاهر الجرجاني . ولقد أعان النحويون بدراستهم للجملة وتركيبها في تأسيس كثير من القضايا التي أتمها البلاغيون ، ثم أصبحت بعد ذلك من شأن المهتمين بعلوم البلاغة . ولسنا نزعم أن البلاغة بعلومها الثلاثة عادت بمعزلٍ عن النحو ، فإن الذي لاشك فيه أن علم المعاني مؤسس على علم النحو ، وإنما توصل الشيخ عبد القاهر إلى غرة هذا العلم ، ووقع منه على ثمرة الغراب ، بدراسة فاحصة وكاشفة لأسرار التركيب النحوي في الجملة . من هنا كان حرياً بنا ألاّ نتجاوزَ ما كتبه الدارسون من علماء البيان وعلماء النحو مما له صلة بموضوعنا إلا بعد أن نتأمل ما فيه من جوانب كان لها أثرها في البحث . وسنتناول في الصفحات القادمة جهود النحاة فيما يتعلق بموضوع العدول .

* * *

الباب الأول

الدراسة النظرية
مخالفة الظاهر في استعمال الأفعال
في الدراسات البلاغية

الفصل الأول

مهاد الدراسة عند النحاة

مخالفة الظاهر في استعمال الفعل في كتاب سيبويه

لعل أول ما هو جدير بأن ننظر فيه من العدول عند النحاة ، كتاب سيبويه ، وذلك لما لهذا الكتاب من مكانة في العربية أوجبها ما حواه من علوم اللسان العربي ، فكان لما بعده من الكتب مورداً تستقي منه ، ومآلاً تحتكم إليه في بابه .

ومما هو ذو صلة بموضوعنا ما ذكره سيبويه عند كلامه عن الفعل ، فهو يقسمه تقسيماً أولياً بحسب أزمنته ، حيث يقول: (أما الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقعْ ، ولما هو كائنٌ لم ينقطع)[1] ، وهذه عبارة متقنة عدها الشيخ عبد القاهر من الكلام الذي لم يسبق إليه قائله ، ولم يلحق فيه قال في الرسالة الشافية : (لا نعلم أحدا أتى في معنى هذا الكلام بما يوازنه أو يدانيه ، أو يقع قريبا منه ، ولا يقع في الوهم أيضا أن ذلك يستطاع)[2] . وقد أخذ النحاة من هذه العبارة تقسيم الفعل إلى مضارع وأمر وماض ، تاركين ماوراء ذلك مما تفيده ، وقد أدرك هذا الشيخ محمود شاكر وذكر أن النحاة لم يتقنوا تفسير هذه العبارة كما ينبغي ، وأشار إلى أن أبا علي أسقط جزءاً من مفهوم العبارة ، وكذا فعل

---

(١) الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ١٢/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .

(٢) الرسالة الشافية في الإعجاز (ملحقة بدلائل الإعجاز) ، صـ ٦٠٥ لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ، بتحقيق محمود شاكر .

سائر النحاة ، وسأدع الحديث للشيخ محمود ، لأن فيه بياناً شافياً لما أراده سيبويه ، وهو على صلة وثيقة بموضوع العدول في استعمال الأفعال .

يقول الشيخ محمود شاكر ـ رحمه الله ـ موضحاً في هذه العبارة أقساماً للفعل ذات وجهةٍ غير الأقسامِ التي عرفناها عن علماءِ النحو: (فسيبويه حين حد «الفعل» في أول كتابه ، لم يُرِد أمثلته التي هي عندنا : فعلٌ ماضٍ نحو «ذهب»، ومضارع نحو «يذهب» ، وأمر نحو «اذهب» ، بل أراد بيان الأزمنة التي تقترن بهذه الأمثلة ، كيف هي في لسان العرب)[1] .

ثم يبين الشيخ محمود شاكر الأزمنةَ الثلاثةَ بقولِه : (**فالزمن الأول** ، هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدل على فعل وقع قبل زمنِ الإخبار به كقولك : «ذهب الرجل» ولكن يخرج منه الفعل الذي هو على مثال الماضي أيضاً ، ولكنه لا يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي ، نحو قولك في الدعاءِ : «غفرَ الله لك» فإنه يدخل في الزمن الثاني ، كما سأبينه بعدُ .

وأما الزمن الثاني ، فهو الذي عبّر عنه سيبويهِ بقوله بعد ذلك : «وما يكون ولم يقع» وذلك حين تقول آمِراً : «اخرجْ» ، فهو مقترن بزمنٍ مبهمٍ مطلق معلق لا يدل على حاضر ولا مستقبل ، لأنه لم يقع بعدُ خروج ، ولكنه كائنٌ عند نفاذ «الخروج» من المأمور به = ومثله النهيُ حين تقول ناهياً : «لا تخرجْ» ، فهو أيضاً في زمن مبهم مطلق معلق ، وإن كان على مثال الفعل المضارع ، فقد سُلب الدلالة على الحاضر والمستقبل لأنه لم يقع ، ولكنه كائنٌ بامتناعِ الذي نُهي عن الخروج = ومثله أيضاً في مثال المضارع في قولنا : «قاتلُ النفس يُقتلُ ، والزاني المحصنُ يرجمُ» فهما مثالان مضارعان ، ولا يدلان على حاضر ولا مستقبل ، وإنما هما خبران عن حكم ، ولم يقعا عند الإخبار بِهما ، فهما في زمن مبهم مطلق معلق ، وهما كائنان

---

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مقدمة كتاب المتنبي) صـ ١٢. لأبي فهر محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، غير محدد الطبعة ١٤٠٧ هـ .

لحدوث القتل من القاتل عند القصاص ، وحدوثِ الزنى من الزاني المحصنِ عند إنفاذِ الرجمِ ، ويدخل في هذا الزمن أيضاً نحوُ قولِكَ : «غفر الله لك» في الدعاء ، وهو على مثال الماضي ، فإنك لا تريد إخباراً عن غفران مضى من الله سبحانه ، ولكن تريد غفراناً من الله يكونُ ، ولكنه لم يقع بعدُ ، وترجو بالدعاء أن يقع .

وأما الزمن الثالث ، فهو الذي عبر عنه سيبويه بقوله :«وما هو كائن لم ينقطع» فإنه خبرٌ عن حدثٍ كائنٍ تخبِرُ به ، كقولك : «محمد يضرب ولدَه» ، فإنه خبر عن ضرب كائنٍ حين أخبرت في الحال ولم ينقطع الضربُ بعدَ مضيِّ الحالِ إلى الاستقبال ـ ويلحق بهذا الزمن الثالث أيضاً مثالُ الفعلِ الماضي كقوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾ (النساء:٩٦)، فهو خبر عن مغفرةٍ كانت ولا أولَ لها ، وهي كائنةٌ أبداً لا انقطاعَ لها ، لأنها من صفات الله سبحانه هو الأول والآخر)[1] .

ثم يذكر الشيخ محمود أن أبا علي الفارسي : (أسقط الزمن الثاني كله ، وهو الزمن المبهم المطلق المعلق الذي دلت عليه عبارة سيبويه)[2] .

والحق أن ما عرف عند أبي علي وغيره من النحاة من تقسيم زمني ، لم يسقط عبارة سيبويه ، وإنما أخذ منها ما يخص الصنعة النحوية ، فإن الزمن الذي أسقطه النحاة يدخل عندهم ضمن عموم دلالة كل من الصيغ الثلاث ، فأما استقصاء مواضع تلك الدلالة ، فلم يكن قصارى همّ الدرس النحوي الذي يعنى بضبط أواخر الكلم . وإذاً فهذه التقسيمات التي ذكرها الشيخ محمود ـ على ما فهمه من كلام سيبويه ـ لا تلغي تقسيمات النحاة ، وإنما تدخل فيها تقسيمات النحاة ، فالزمن الأول الذي ذكره هو زمن الفعل الماضي ، والزمن الثاني يدخل فيه فعل الأمر ، والزمن الثالث يدخل فيه الفعل المضارع ، فكأن تقسيمات الفعل عند سيبويه أخذت مجالاً أوسعَ من تقسيمات النحاة ، وبهذا فهمها الشيخ شاكر .

---

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا صـ ١٣ .

(٢) المصدر السابق .

فتقسيم النحاةِ الفعلَ إلى ماضٍ ومضارع وأمر[1] إنما هو تقسيم بحسب الصيغة الدالة على الحدث مع ارتباطها بالزمن ، وخروج الصيغة إلى معانٍ تتجاوز زمنها الذي صيغت له وبنيت عليه هو مناط دراسة البلاغيين ، ومقصدهم ، إذ بها تتعلق دراستهم للمخالفة ، وذلك بالبحث عن العدول في استعمال صيغة من الأفعال مكان صيغة أخرى ، وما وراء ذلك من أغراض ونكات بلاغية .

ومرجع تفسير الشيخ محمود لكلام سيبويه ، أنه لم ينظر إلى صيغ الأفعال في هذا التقسيم وإنما نظر إلى الزمن الذي يُفهم من الفعل مرتبطاً بسياق معين ، ولو استقلَّ الفعل بنفسه في بعض الأمثلة التي ذكرها الشيخ شاكر لما ظهر المراد ، إذ ساعد السياق على إبراز زمن الفعل ، ولعل هذا هو ما جعل النحاة يقسمون الأفعال بحسب الصيغة إلى أقسامها الثلاثة المعروفة ، أعني أنهم نظروا إلى صيغة الفعل باعتبارها كلمة مجردة معزولة عن أيّ سياق قد ترد فيه ، وحينئذٍ فلا مفرّ من تقسيم النحاة ولا محيد عنه ، وهنا نلمس الفرق بين تقسيم النحاة للفعل وبين تقسيم سيبويه الذي أوضحه الشيخ شاكر ، حيث يتضح في أن كلا من الصيغة والزمن يختلف عن الآخر وإن اتفقا أحيانا في بعض الدلالات كما سنرى في تحليلات البيانيين وتفصيلاتهم حول هذا الموضوع .

وإذا كان سيبويه قد ذكر أمثلة الفعل مقسماً إياها بحسب الزمن ، فإن له إشارات ذات أهمية نلحظ فيها توضيحاً لبعض جوانب العدول . ومن ذلك قوله في باب حتى : (وقد تقع نفعل في موضع فعلنا في بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله ، لرجل من بني سلول مولَّد[2] :

---

(١) عبارة أبي علي : (الفعل ينقسم بأقسام الزمان : ماض وحاضر ومستقبل) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ٨٢/١ ، تحقيق د / كاظم المرجان ، بدون طبعة ، ١٩٨٢م ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، وقد ذكرها الشيخ محمود ، في: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا صـ ١٣ .

(٢) وينسب كذلك لشمر بن عمرو الحنفي ، ينظر دلائل الإعجاز صـ ٢٠٦ (حاشية الشيخ محمود شاكر) الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة .